اسرائيل تستعد للحرب المقبلة

انسجاماً مع الخطة الاقتصادية التي اعلنها وزير المالية الاسرائيلية، شمعون بيرس، في مطلع السنة الحالية* ، قدّم بيرس مشروع الميزانية للسنة ١٩٨٩/١٩٩٠ الى الكنيست، بتاريخ ١٩٨٩/١/٣١. وتبيّن، على الفور، ان هذه الميزانية، التي تبلغ قيمتها ٥٥,٢ مليار شيكل (**هآرتس ويديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/٢/١) ـ وهي الاولى لزعيم حزب العمل بصفته وزيراً للمالية ـ تهدف الى الاستغناء عن حوالى ٣٩٠٠ مستخدم من مختلف الوزارات والسلطات المحلية خلال السنتين المقبلتين، وتتضمّن عجزاً بقيمة ١,٦٦ مليار شيكل، على الرغم من توفير مبلغ ١,١ مليار شيكل من الميزانية الحالية، والذي تحقّق، بشكل أساسي، من طريق فرض رسوم جديدة (على الخدمات الصحية والتعليمية ورفع رسوم النقل العام)، وتخفيض الدعم الحكومي للسلع الاساسية، وبالتالي، رفع الاسعار. وخلافاً لما كانت تطمح اليه الخطة الاقتصادية، فان هذا الاقتطاع لم يعتمد على تقليص النفقات العامة للوزارات، وخاصة وزارة الدفاع، الامر الذي أثار عدداً من الانتقادات من جانب بعض المسؤولين الاقتصاديين، وخاصة حاكم بنك اسرائيل، ميخائيل برونو (**هآرتس**، ١٩٨٩/١/٣٠). وكان الاعلان عن خطة بيرس الاقتصادية، في مطلع السنة الحالية، ترافق مع المطالبة بضرورة تقليص الانفاق العام الى حد ملحوظ، من أجل ازالة «الترهّل» عن الادارات الرسمية، والتوصل الى شيء من التوازن بين النفقات العامة والنفقات الصناعية والانتاجية، خاصة وان عدد العاملين في الادارات الحكومية (حوالى ٤٠٠ ألف مستخدم) يكاد يعادل عدد العاملين في القطاع الصناعي بأكمله (بيرتس كيدرون، **ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٣٤٢، ١٩٨٩/١/٢٠، ص ١٧). والمفترض ان يناقش الكنيست الاسرائيلي، ولجنته المالية، هذه الميزانية المقترحة، ويدخل عليها ما يقرّره من تعديلات، قبل الموافقة عليها، نهائياً، مع انتهاء السنة المالية الحالية، في ١٩٨٩/٣/٣١.

الملامح الاساسية للموازنة المقبلة تشير الى رصد حوالى ٤٠ بالمئة لتسديد ديون الدولة، و٢٠ بالمئة للنفقات العسكرية، في حين يخصص الباقي (٤٠ بالمئة فقط) للنفقات العامة، منها: ١١,٧ بالمئة للاستهلاك المدني، و٦,٨ بالمئة للاستثمارات والاعتمادات، و٢٠,٩ بالمئة للمواد المدعومة والسلطات المحلية.

الموازنة الامنية: اجماع قومي

بلغت قيمة الموازنة العسكرية المقترحة ١٠,٥٠٤ مليارات شيكل (مقابل حوالى تسعة مليارات شيكل لسنة ١٩٨٨/١٩٨٩)، أي ما يعادل خُمْس الميزانية العامة، وهي من أعلى النسب في العالم، قياساً بعدد السكان (**هآرتس**، ١٩٨٩/٢/١). ولتوضيح ذلك، نشير الى احصاءات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن للعام ١٩٨٧، التي أظهرت ان نسبة الانفاق العسكري في اسرائيل للفرد الواحد بلغت ١١٥٤ دولاراً في السنة، مقابل، مثلاً، ٣٤٢ دولاراً في كندا، و٦٢٠ دولاراً في فرنسا، و٥٠٦ دولارات في سويسرا، و٨٩ دولاراً في مصر، و٨٨٠ دولاراً في العراق، و١١٨٥ دولاراً في الولايات المتحدة الاميركية (*The Military Balance, 1988/1989*, London: IISS, 1988, pp. 224 - 225). على ان القيمة الحقيقية للمخصصات الامنية تسجل نسباً أعلى من ذلك بكثير، اذا أخذنا بعين الاعتبار ان جانباً كبيراً من ديون الدولة هو، عملياً، لتغطية نفقات ومشتريات عسكرية من الخارج وتمويل مشروعات ونشاطات عسكرية في الداخل. وتتوزع الموازنة الامنية على ثلاثة بنود رئيسة، هي: نفقات

* انظر «الخطة الاقتصادية الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٩١، شباط (فبراير) ١٩٨٩، ص ١٣٠ ـ ١٣٧.